٧ الأزمة ... وحتمية العلاج

تعالت الصيحات الداعية إلى تخلي المجلس العسكري عن مهامه القيادية لمجلس مدني يدير شئون البلاد، معللين ذلك من وجهات مختلفة تارة بأن المجلس العسكري فشل في أداء مهامه في ضبط الأمن وقيادة الوطن إلى الاستقرار، وتسبب في إطالة المرحلة الانتقالية، فضلًا عن مماطلته في تحقيق مطالب الثورة والشعب، وتارة أخرى تشكيكًا في نوايا المجلس ورغبته الدفينة للاستمرار في الحكم، فضلًا عن التشكيك في تبعية المجلس للنظام السابق.

وراح فريق من المثقفين يتهم المجلس العسكري مباشرة بالتورط في أحداث الفتنة الطائفية التي حدثت في أسوان ثم انتقلت إلى ماسبيرو لتحفر نهرًا من دماء المصريين مسلمين وأقباط.. بالإضافة إلى اتهامه بالتورط في أعمال البلطجة والعنف التي شهدها الشارع المصري لترويع المواطنين؛ نظرًا لرغبته العارمة في تمديد قانون الطوارئ وتأجيل الانتخابات البرلمانية، فهو متهم باتباعه لسياسة التسويف حتى يتمكن من فرض السيطرة والحكم .. ولكنه أراد حكمًا بإرادة شعبية وليس عن طريق الانقلاب العسكري .. ودعا هؤلاء جميعًا إلى تكوين مجلس للعمل الوطني يتشكل من أعضاء يتم انتخابهم من كل محافظة على أن ينتخب من بينهم مجلسًا رئاسيًّا لقيادة الدولة لحين تسليمها لسلطة

مدنية تفرزها الإرادة الشعبية في الشارع المصري .. ولم ينتهي التشكيك عند هذا الحد بل وصل الأمر إلى التشكيك في وطنية المجلس العسكري ومشاركته في صفقة سرية رباعية مع تركيا وأمريكا وإيران تبدأ بإغلاق السفارة الإسرائيلية، مع تكريس أعمال العنف والبلطجة حتى لا يصل التيار الإسلامي للحكم .. متناسين دوره الوطني في حماية الثورة وتأمين الثوار .. وجاءت هذه المطالبات عفوية من أشخاص غير مسئولين لا يدركون طبيعة ما يطلبون .. فكيف يطالبون المجلس العسكري بقرارات مصيرية وهم يشككون في نواياه .. وافتقدت هذه الرؤى إلى القدرة علي التعقل والتدبر وضبط النفس، فلم يتساءل المطالبون عن نتيجة تخلي المجلس عن مسئولياته.. ولم يحسبوا حسابًا لعواقب ذلك التخلي وتغييب المشهد العسكري من الشارع المصري، في لحظة تاريخية حاسمة، فقد الشارع فيها تواجدًا حقيقيًّا لرجل الأمن، وظروف اقتصادية ضاغطة، تدفع بشدة إلى الجريمة بشتى أنواعها ومختلف مجالاتها .. وفتنة طائفية متأججة تأكل في النسيج المصري يومًا بعد الآخر، وقودها برامج إعلامية متآمرة .. يقودها نخبة من المراهقين السياسيين من المثقفين، الذين لا يرون سياسيًا أبعد من أقدامهم .. ويعملون بكل إصرار لفض الشمل وقطع النسيج الوطني، في لحظة يعج فيها الشارع المصري بتيارات وقوى سياسية متعددة ومتنوعة الفكر والعقيدة، تحكمها بقوة أهدافها السياسية ومصالحها الفئوية، وتمتلك الاستعداد الكامل للتناحر وفرض الرأي، ولم يفكرون لحظة في نتائج ما بعد التخلي وكيفية تشكيل المجلس المدني، ومن الذي يقوم بتشكيله وآليات اختيار عناصره وسماتهم الشخصية وتكوينهم السياسي وانتماءاتهم الفكرية والحزبية والدينية وما الضمانات لعدم تمسكهم بالتحكم والسيطرة، وكم سوف تكون فترة بقائهم، وهل وجود المجلس المدني سوف يقلص من الفترة الانتقالية أم أنه حتمًا سيعمل على إطالتها، فضلًا عن مدى كفاءته في الحكم وإدارة شئون البلاد.

فإذا كان هذا المجلس المدني سوف يتم انتخابه من عامة الشعب فلماذا لا ننتخب رئيسًا للجمهورية مباشرة؛ توفيرًا للوقت ودرءًا للخلاف والتضارب والفتن وحماية لأموال الشعب من أن تأكلها نار الانتخابات، وهل سوف يناط المجلس العسكري بتشكيل ذلك المجلس المدني المنتخب، وهم يشككون في مصداقيته؟ ولهذا فإنني أطالب المجلس العسكري بالالتزام بواجباته الوطنية تجاه الشعب والثورة، والسعي بأقصى السرعة لتقليص المرحلة الانتقالية وعدم تأجيل الانتخابات البرلمانية لأي سبب من الأسباب .. وعلى المطالبين بعودة العسكريين إلى ثكناتهم أن يعودوا إلى رشدهم .. ويتخيلوا بلدًا تفتقد إلى الأمن الشرطي والقوة العسكرية في آن واحد.. إنها فوضى تحرر الثقافات المكبوتة .. وجعجعة الإعلام الموجه التي لا تفرز سوى الخراب والتدمير.

□ □ □ □